MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESERCH
AL-MUSTANSIRIYA UNIVERSITY
COLLEGE OF ARTS
AL-MUSTANSIRIYA JOURNAL OF ARTS

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب
مجلّة آداب المستنصرية

العـدد : م / ٦٥٩

التاريخ : ١٣/ ١٠/ ٢٠١٥

إلى / جامعة القادسية / كلية الآداب

م/ تـأييد نشر

تحية طيبة ....

نؤيد لكـم بـأن بحـث الزميل : أ.م.د نبيل عمران موسى

الموسوم: العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق بحث ميداني في مدينة الديوانية

مقبول للنشر في الأعداد القادمة ، من مجلّة آداب المستنصرية

مـع التقديـر ...

أ.م.د مؤيد ال صوينت
مدير تحرير المجلة
١٣/ ١٠ /٢٠١٥

نسخة منه إلى/
- المجلـــة
- المومأ إليه

الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - مجلّة آداب المستنصرية
E-MAIL: journalofarts@yahoo.com

جامعة القادسـية

كليـة الآداب

قسم علم الاجتماع

العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق

بحث ميداني في مدينة الديوانية

أ . م . د نبيل عمران موسى الخالدي

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المُقَدمة

لم يكن من قبيل المبالغة النظر للمشروعات الصغيرة على أنها أحد أهم العناصر التي تقوم عليها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن قطاع المشروعات الصغيرة عندما يتسم بالحيوية، والحراك، وتتاح له الفرصة الحقيقية للتوسع والنمو، ويمكن له أن يحقق الكثير من أهداف التنمية بما في ذلك العدالة في توزيع الدخل وتقليص الفقر، وخلق فرص عمل، وتوفير بنية تحتية مناسبة للتصنيع، وإنتاج سلع وخدمات تلبي الحاجات الأساسية للفقراء، فضلاً عن مزايا أخرى تزيد من أهميتها وتجعلها تستحق أن تكون في صدارة اهتمامات أصحاب القرار. وبالتالي تساعد على التماسك والاستقرار الاجتماعي، وانطلاقاً من هذا الأمر، فإنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة تستدعي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتشجيع الاستثمار فيها من خلال توفير السبل الكفيلة لنجاحها وتعزيز دورها لاسيما، وقد أثبتت نجاحها وتفوقها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء وتشعبت الأنشطة التنموية لتنمية قدرات المرأة، فكان التركيز على تشغيل المرأة من أهم هذه الأنشطة، ومنها تشغيل المرأة وشمولها بالقروض التي يمولها صندوق المشروعات الصغيرة التي تَدرُ على المستفيدين منها دخلاً مالياً والذي تكون فيه سياسة الاقراض والتسديد ونظام العمل تمول من الخزينة العامة للدولة. والعائد من تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة ليس عائداً خاصاً فحسب، بل إن له مردوداً اجتماعياً على المجتمع أيضاً، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة المشتغلين يكون لديه إدراك سياسي واجتماعي واقتصادي ووعي قوي على استيعاب الأزمات والتأقلم والتكيف مع الظروف. فقد أصبح في الآونة الأخيرة من غير الممكن الحديث عن التنمية بدون مشاركة المرأة، أو تحسين مستوى حياتها مع إزالة كل أشكال التمييز التي تهدر أو تحجب أو تحد طاقتها، ولن يأتى ذلك إلا من خلال أوضاع المرأة العملية مثل القضاء على الفقر والتخلف.

يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على الوضع الراهن لتشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق ومحاولة التعرف على المشكلات التي تواجهها وتعوق عملها مما قد يسهم في حلها مستقبلاً، وكذلك للبحث أهمية تساير الاهتمام الكبير من جانب الدولة بالمشروعات الصغيرة والحوافز والسماحات الممنوحة لصاحب المشروع الصغير والتي هي معفاة من جميع الرسوم والضرائب بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢م (*) وبدعم من صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل من خلال تقديم القروض الميسرة في إطار استكمال بناء القابلية على الاستخدام، والعمالة في مجال برنامج العمل اللائق وتقليص حجم البطالة وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، وبناءً على كل ما سبق وإيماناً من الباحث بأهمية المشروعات الصغيرة للمرأة جاءت هذه الدراسة لمحاولة إلقاء الضوء على العائد الاجتماعي من سياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة، وذلك لما لها من قدرة

* قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنـــــة ٢٠١٢ بناءً على ما أقره مجلس النواب، وصادق عليه رئيس الجمهورية بالاستناد إلى أحكام البند (أولا) من المادة (٦١)، والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور.

على توفير فرص عمل حقيقية وسريعة للمرأة مما قد يسهم في التغلب على عقبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وهذا يعني أن المشروعات الصغيرة ليست خياراً ولكنها أصبحت ضرورة ملحة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: مشكلة البحث: إن تنمية المشروعات الصغيرة يُعدُ أمراً جوهرياً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة وحقيقية للمرأة، إذ تتولى المشروعات الصغيرة قيادة عمليات التنمية من خلال نشر المشروعات مكثفة العمل التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلة البطالة والحد منها من خلال قدرتها على توفير فرص العمل للمرأة تلك المشروعات التي يفترض أنها قد وضعت من أجل مواجهة مشكلة البطالة، والتخفيف من تأثيراتها السلبية، ما يشير إلى أن هذه السياسات تعاني قصوراً في جانب من جوانبها، أو إن الأمر يتعلق بوجود عوامل معينة تقلل من فاعليتها في توفير فرص العمل، ونجد أنه مع انخفاض فرص العمل في القطاع الحكومي، وتخلي الدولة عن سياسة تعيين الخريجين انتقل التركيز إلى المشروعات الصغيرة والتشغيل الذاتي بوصفها مصادر هامة لتوليد فرص عمل جديدة.

ونظراً لما تمتلكه المشروعات الصغيرة من أهمية كبيرة وذلك لما تتميز به من خصائص تجعلها أكثر فاعلية في استيعاب فائض العمل إذ إنها يمكنها توفير فرص عمل للمرأة في أنشطة متنوعة، وكذلك تُعدُ المشروعات الصغيرة من أنسب الطرق لتحقيق التنمية لأنها لا تحتاج إلى رأسمال كبير، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التغلب على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة البطالة، ومن ثَم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أصبح الأمر يتطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية الحالية والتطلع إلى المستقبل بمزيد من الاهتمام بمواجهة الأخطار المعوقة للتنمية حتى يمكننا الوصول بمجتمعنا إلى مرحلة التقدم.

ومن ذلك نخلص إلى أن مشكلة البحث(تتمثل في رصد العوائد الاجتماعية من الجهود المبذولة لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة بوصفها آلية لتنمية المرأة وتغيير واقعها الاجتماعي والاقتصادي).

ثانياً: تساؤلات البحث: لقد صيغت تساؤلات الدراسة في ضوء أهدافها منذ البداية في صورة تساؤل عام هو: (ما مدى تحقيق العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة)، ويتفرع منه عدد من التساؤلات الفرعية صيغت على النحو الآتي:

١- ما مدى تحقيق العائد الاجتماعي من قدرة المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل؟

٢- ما هي أهم المشكلات التي تعترض مثل هذه المشروعات، وتدعيمها لتحقيق التنمية للمجتمع العراقي ؟

٣- ما مدى استفادة المرأة من مشروعات الصغيرة في إشباع الحاجات الاجتماعية لهن؟

٤- ما مدى استفادة المرأة من مشروعات الصغيرة في إكسابهم خبرات عملية؟

٥- ما مدى استفادة المرأة من مشروعات الصغيرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهن؟

ثالثاً: أهداف البحث: ويحدد هدف البحث في النقاط الآتية:

١- يهدف البحث الحالي إلى التعرف على العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة باعتبار أن العائد الاجتماعي شكل من أشكال العائدات الاجتماعية غير المباشرة التي تؤثر على النواحي الاجتماعية من علاقات اجتماعية خاصة بالزوج والأقارب والأهل والأبناء، وهذا الموضوع يقع في مجال علم اجتماع العمل الذي يتطلب الكثير من الاهتمام في المرحلة الأخيرة، إذ احدثت توجهات سياسية، واقتصادية أثرت بشدة في طبيعة موضوعات علم اجتماع العمل، ومع ترسيخ الدولة لهذه السياسات تزداد الحاجة لمزيد من الدراسات التي تقع في ميدان هذا الفرع، ويمثل هذا الموضوع إسهاما في هذا الصدد.

٢- التعرف على تحقيق العائد الاجتماعي الذي يمكن أن تساهم به الصناعات الصغيرة للمرأة في العراق.

٣- التعرف على تحقيق العائد الاجتماعي للمرأة من المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل.

٤- التعرف على المشكلات التي تعترض مثل هذه المشروعات وتقوية وتعزيز هذا المجال لتحقيق التنمية للمجتمع العراقي.

٥- تستهدف الدراسة مدى تحقيق العائد الاجتماعي في واقعنا الفعلي من حيث البرامج والمشروعات المحلية .

٦- التوصل لمقترحات يمكن أن تفيد فى زيادة كفاءة المشروعات الصغيرة للمرأة في تحقيق أهداف التنموية.

رابعاً: أهمية البحث: تنبع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دورها في تشغيل المرأة المؤهلة والعاطلة عن العمل، فضلاً عن دورها في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وتعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في هذا الاقتصاد وحشد الجهود في تعميق فكر العمل الحر، ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الانتاجية، ونشر هذه الثقافة في المجتمع، كما تنبع أهميتها من دورها في دعم المبادرات الفردية، وتعزيز جهود أعتماد المرأة على الذات على أنها شرط لرفع كفاءة سوق العمل.

ومن هنا كانت أيضاً أهمية دراسة المشروعات الصغيرة لما لها من قدرة على تحمل أعباء التنمية في العراق بصفة عامة وعلى النساء بصفة خاصة، من خلال تقديم القروض الميسرة في مجال برنامج العمل اللائق وتقليص حجم البطالة، وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، ولاسيما وأن النساء -في الفترة الأخيرة- قد عايشنَ مجموعة كبيرة من التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية أثرت -بشدة- في مجريات الأمور في المجتمع العراقي بشكل عام، وفي مقدرات النساء بشكل خاص. وهي- على سبيل المثال لا الحصر- ضيق فرص الحياة أمامهن في ظل التعليم لا علاقة له بسوق العمل، وتبددت أحلام الاستقرار في نفوسهم أمام تكاليف الزواج الباهظة، وارتفاع أسعار المساكن، هذه الضغوط المتزايدة مضافاً إليها غياب فرص وسبل المشاركة الاجتماعية والسياسية الحقيقية للنساء، أدت إلى تهميش نسبة لا يستهان منهم، وتراوحت ردود أفعال النساء نحو هذه الضغوط ما بين الاغتراب الكامل عن

الواقع والهروب منه إلى السلبية واللامبالاة، ووصولاً إلى الجريمة وممارسة العنف، وعند دراسة العائدات للمشروعات الصغيرة، فتعود أهميتها إلى الأُمور الآتية:

١- تساعد دراسة عائدات المشروعات الصغيرة على تقويم هذه العائدات الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة العمل بالمشروعات الصغيرة، فبرزت الحاجة إلى دراسة المنافع والعوائد لمثل هذه المشروعات .

٢- تساعد الدراسين والمسؤولين في عملية اتخاذ القرار الصائب في الاستثمارات بالمشروعات الصغيرة واعطاءها النصيب الملائم من حيث هو استثمار مربح وعائدات ذلك الاستثمار .

٣- تساعد في معرفة مدى ملائمة المشروعات الصغيرة في سد احتياجات المجتمع من أفراد القوى العاملة حتى لا يبقون عاطلين عن العمل .

٤- معرفة مدى ربحية المشروعات الصغيرة في الاستثمار بالنسبة للفرد والمجتمع في العراق.

ولذا تُعدُ دراسة العائد الاجتماعي من أهم الدراسات التخطيطية الذي على أساسه يمكن وضع الخطط والأسس لبرامج سياسات تشغيل المرأة التي تنفذها.

خامساً: مفاهيم البحث: يُعدُ تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي، إلا أن توسيع أو تضييق المفهوم يرتبط أساساً بهدف البحث؛ ولذا سيعرض البحث أهم المفاهيم المرتبطة بموضوعه وهي:

١- مفهوم العائد الاجتماعي:

تعدد استخدام مفهوم العائد الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية ولم يتوصل بعد لتحديد واضح لهذا المفهوم في الدراسات الاجتماعية، ويشير معجم (وبستر) إلى أن مفهوم العائد (Revenue) هو الدخل الذي يأتي من أي استثمار، أو أنه الغلة، أو المحصول من الضرائب والموارد الأخرى للدخل التي تجمعها الدولة، أو الدخل الكلي الناتج عن مورد معين(*) (٤٧، ١٣٥) وقد ارتبط مفهوم (العائد) بمفاهيم أخرى تعتبر وسائل، أو مؤشرات لتحقيق العائد ومن هذه المفاهيم: المنفعة أو الفائدة (Benefit) والمخرجات أو النواتج (Out comes & Out Puts) ويتضح من المعنى اللغوي لمفهوم العائد أنه ينحصر في نطاق المفهوم الاقتصادي إذ يركز على الدخل، ويرجع ذلك إلى ارتباط دراسة العائد بالمشروعات الاقتصادية ويتمثل العائد عموماً فيما يعود على المستفيدين من العمل بالمشروعات من غلة أو فائدة أو ربح كما أنه يرتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يقاس بمقاييس كمية وكيفية متنوعة.

ويعرف العائد بحسب قاموس اكسفورد بأنه الكمية، أو الناتج التي ينتجها شخص، أو آلة، أو منظمة(٤٢، ١٤٧).

(*) يشير الرقم الأول إلى رقم المصدر في قائمة المصادر، أما الرقم الثاني فهو رقم الصفحة، أو الصفحات في المصدر ذاته.

والعائد اصطلاحاً هو المردود الذي يقوم به عامل، أو مجموعة عمال، أو الة في مدة زمنية معينة الذي يعتمد على تطوير المعرفة العلمية، والعملية وما تفرزه من تقنيات متقدمة تعمل على تطوير الفرد والمجتمع(١٩، ٢٣٣).

ويعرف العائد أيضاً بأنه الآثار الاجتماعية الناجمة عن الظاهرة على المجتمع وأنها مجموعة التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على البناء الاجتماعي.

أما مصطلح اجتماعي (Social) فيعرف بأنه: محب للناس أو للغير ويميل إلى تشكيل علاقات تعاونية، ومتبادلة مع الآخرين – والاتصال بالآخرين، أو الاجتماع بهم – والتحالف والاتحاد مع الآخرين(٤٥، ٨٩). ويعرف (Thomas) مصطلح (اجتماعي) بأنه يميل إلى علاقات الصداقة، ويكمن في الشعور بالائتناس المتبادل، والتزامل والعشرة معاً (١٦، ٩١).

والمعنى اللغوي لمصطلح (اجتماعي Social) يشير إلى العلاقات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي بين الناس(٢٠، ٤١٠)، وكلمة اجتماعي قد تصطبغ بصبغة أخلاقية، فتعبر عن الاتجاه نحو الإصلاح سواء للمجتمع كله أو لبعض فئاته المحرومة.

ويعرف العائد الاجتماعي بأنه عبارة عن الزيادة في مستوى الرفاهة الاجتماعية نتيجة لتحسن إنتاجية العمل بعد الاستثمار البشري، فارتفاع انتاجية العمل معناه زيادة الناتج الكلي المتحقق من استخدام نفسها كمية العمل ومن ثَمَ ارتفاع مستوى اشباع الحاجات في المجتمع(٢٢،١٢٧).

ويعرف العائد الاجتماعي: بأنه كل ما يكتسبه الفرد من معارف ومهارات وما حققه من نمو ونضج وما تبناه من قيم واتجاهات صالحة، وكذلك ما أدخله المشروع في المجتمع من أنشطة جديدة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية وصحية، وقيم وتقاليد جديدة صالحة، وتحسين معدلات التنمية.

ومن الناحية الإجرائية فإن البحث يقدم تعريفاً إجرائيا للعائد الاجتماعي على أنه هو ما تكتسبه المرأة نتيجة لعملها في المشروعات الصغيرة بما في ذلك التغير فى أدوارها الاجتماعية وزيادة مداركها الثقافية، وتحسين وضعها الاقتصادي، واكتسابها لقيم إيجابية نحو الحياة، ونبذ كل القيم والتقاليد البالية، وزيادة اندماجها في علاقات اجتماعية مع أسرتها ومجتمعها.

٢- مفهوم سياسات التشغيل:

السياسات هي مجموعة متناسقة من الاهداف، والبرامج والاستراتيجيات، والوسائل يتم وضعها بناءً على دراسة متعمقة ومعلومات دقيقة تعكس كل من التفضيلات، والقيم والطموحات، والانماط المرغوبة للمجتمع(٤،٣٠).

وتعرف السياسة ايضاً بأنها خطة جاهزة تمثل نتاجاً لجهد رشيد تضمن تحديد الأهداف، وفحص البدائل واختيار استراتيجية ما للتعامل مع القضايا، والمشكلات(٣٢،٢٢٦)، ويشير مفهوم السياسات بوجه عام إلى أنها عبارة عن "مؤشرات وتوجهات توضع بدقة وتصاغ بعناية لترشيد القرارات والإجراءات التي تحقق الاهداف المراد الوصول اليها، فهي بلورة لمبادئ عامة واتجاهات يرغب المجتمع، أو الدولة في تحقيقها" (٢٧، ٩٢-٩٣).

اما مفهوم التشغيل، فقد تعددت تعريفات مفهوم التشغيل من قبل الاقتصاديين، والاجتماعيين استنادا إلى مدارسهم وتوجهاتهم، فهي تستند إلى اعتبار العمل مصدراً لكل القيم وحقاً للمواطن، وأنه واجب عليه وعلى الدولة أن توفر فرص العمل لكل المواطنين الذين هم في سن العمل، والراغبين فيه والقادرين عليه[٢٧، ١١٧].

إن التشغيل هو (نشاط فكري أو عضلي يأخذ عنه صاحبه أجراً سواء كان أجراً أو ربحَ فائدة) [١٠، ١٩٥].
ويعرف أيضا التشغيل فيعني: كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني، أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر[٣٤،١٨٦]، كما ينظر إلى التشغيل أيضاً على أنه (عملية الحاق الفرد بالعمل الجديد في منشأة ما)[٢، ٣١٦] وبذلك فإن مفهوم سياسة التشغيل (هي التي تعمل نحو إيجاد عمل لكل شخص يتناسب مع قدراته، بحيث يجد الاقتصاد الايدي العاملة التي يحتاج إليها)[٢٦،٤٥٦].

اما التعرف الاجرائي لسياسات التشغيل، فهي تعني اتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق التوازن بين العرض، والطلب على القوى العاملة حتى لا يختل السوق.

٣- مفهوم المرأة :

عرفت جون سكوت (joan scott) النوع على أنه(متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين ، وهو يمثل النواة الأولى في تشكيل علاقات قوة محددة)[٨،٤٤].

وتعرفه منظمة العمل الدولية على أنه يشير إلى كافة الاختلافات والعلاقات الاجتماعية المتعلمة والقادرة على التغير على مدار الوقت بين الرجال والنساء، فهذه العلاقات، والاختلافات تحددت اجتماعيًا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية[١٣،٣٤].

ولابد من أن نشير إلى التمييز الذي يراه علماء اللغة بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي، الذي لا يعفي المؤنث المجازي من الخضوع لكل آليات التصريف التي يخضع لها المؤنث الحقيقي، وهو أمر يكشف عن تصور أن (التذكير) هو الأصل الفاعل، والمؤنث لا فاعلية لـــه، وبحكم هذه الفاعلية للمذكر من حيث هو الأصل الفاعل وتصر اللغة العربية على أن يعامل الجمع اللغوي معاملة(جمع المذكر) حتى ولو كان المشار إليه بالصيغة جمعا من النساء بشرط أن يكون بين الجمع رجل واحد. هكذا يلغي وجود رجل واحد مجتمعا من النساء فيشار إليه بصيغة جمع[٢١،١٢-٢٢].

المرأة العاملة: يعرف العمل في اللغة: بأنه المهنة والفعل، يقال: عمل عملاً أي فعل فعلاً عن قصد، وهو جهود يبذله الانسان لتحصيل منفعة، ويمكننا أن نقول: إن العمل (حاجة وإستعداد) في داخل الانسان نفسه وإنه يرتبط بجوهر الحياة نفسها، فالحياة لا تستقيم من دون العمل بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء. ويمكن تعريف المرأة العاملة بأنها التى تقوم بأنشطة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فهي تعني الشرائح النسوية التى تؤدي عملاً مهنياً إدارياً في أي قطاع إقتصادي، سواء كان العمل في مؤسسة حكومية أم غير حكومية إلا

أنه يشترط أمرين هما: أن يكون مقابل راتب شهري، وأن يكون دائماً وليس مؤقتاً، من خلال قرار التعيين الرسمي.

والمرأة العاملة هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وأم إلى جانب دورها كعاملة وموظفة[٣٩،٢١].

التعريف الاجرائى: هي المرأة التى تخرج من بيتها بإرادتها، أو تخرجها حاجة المجتمع من أجل العمل في القطاعين الحكومي أو الأهلي، وتعمل هذه المرأة في أعمال تناسب طبيعتها الأنثوية، بقصد الكسب المادي أو لسد حاجة للمجتمع لا تؤدي إلا بالمرأة.

٤- المشروعات الصغيرة:

تعرف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية المشروع بأنه الذي يدر دخلاً مادياً، ولا يزيد عدد العاملين فيه على (١٠) عشرة أشخاص، وصاحب المشروع هو الشخص الذي يُفيد من القرض، على أن لايزيد القرض على (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليون دينار عراقي وبدون فائدة[٢٥].

تعرف المشروعات الصغيرة بأنها "تلك المنشأت الاقتصادية التي غالباً ما تكون العلاقة فيها بين المدير ورب العمل والعمالة وثيقة ومباشرة، التي تعتمد بشكل اساسي على المستلزمات والخامات من الأسواق المحلية، والتي غالباً ما تكون منخفضة الكثافة في رأس المال، ومرتفعة الكثافة نسبياً في عنصر العمل، والتي تتسم بانخفاض الاستهلاك من الطاقة، وصغر حجم المبيعات"[٦٣،٢٤].

ويشير بعض الدارسين إلى أن المشروعات الصغيرة تشمل الصناعات الصغيرة، والمشروعات السياحية الصغيرة والمشروعات الزراعية[٨،٤].

التعريف الإجرائى للمشروعات الصغيرة هي وحدات صغيرة تعمل من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معنية بهدف الربح والمشروع قد يكون صناعياً، أو زراعياً، أو تجارياً، أو خدمياً، أو تسويقياً، والملكية، ورأس المال يتمثل في فرد، أو مجموعة صغيرة من الأفراد، ويتميز باستقلال الإدارة إذ عادة يكون المدراء هم أصحاب المشروع ويعمل بالمشروع عدد صغير من العمال ويعتمد المشروع على التكنولوجيا البسيطة ولا يعتمد المشروع على رأسمال كبير.

سادساً: الاتجاهات النظرية لدراسة العائد الاجتماعي لعمل المرأة في المشروعات الصغيرة

لكي تحقق الدراسة العمق المنشود في تناولها لموضوع العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة كان لابد من التوحد مع إطار نظري محدد وفرضيات نظرية تنطلق منها الدراسة نحو هذا الموضوع ، ويتراءى للدراسة أن تستند فى تناولها لموضوعها إلى عرض لبعض الاتجاهات النظرية التي تصدر لقضية المرأة (النوع الاجتماعى Gender) بهدف محاولة بلورة عدد من القضايا الهامة التي تتعلق بالمرأة، ومن ثم تساعد في توجيه وتحليل وتفسير المادة العلمية، وسوف نقوم بعرض لبعض الاتجاهات النظرية الهامة الاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

١- الاتجاه النسوي: إن الفكرة الأساسية في الاتجاهات النسوية بصورها المتنوعة تتمثل في أن تكون المرأة كيانا وشخصاً له مكانته التي تتماثل مع مكانة الرجل لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من الرجل، والمرأة مبنية على أساس احترامها بنفس القدر، أما الاختلافات القائمة بين الاتجاهات النسوية، فهي ناتجة عن الاختلاف في فهم الطريقة التي تكون حرية فرد ما في المجتمع،ـ رجل أم امرأة،ـ متسقة مع حرية الآخرين، أي أنها تعتمد على مدى تقبل النظريات الأخلاقية العامة خاصة النظريات المتعلقة بطبيعة علاقات الفرد مع الآخرين داخل المجتمع[٣١، ١٣٩]. ويتضمن الاتجاه النسوي ثلاثة تنويعات أساسية ترتب تاريخياً على النحو الآتي:

أ- الاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي (Individualist feminism):

يدرك المنظرون الفرديون حرية الفرد ومكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين في المجتمع ، كما ينظرون إلى استقلالية الفرد بوصفها شيئاً فطرياً وأن النظام الاجتماعي المثالي هو النظام الذي يتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما:

أولا : إحكام المساواة فى الحقوق المدنية والالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم .

ثانيا : توفير مجموعة من الضوابط، أو القواعد السياسية التى تمكن الأفراد من حماية وتأكيد هذه الحقوق المدنية[٣١،١٣٦].

وهذا يعني أن القواعد الأخلاقية التي تنظم العلاقات الاجتماعية تفهم فى إطار الاتجاه الفردي على أنها تكمن في القيمة التي ينظر من خلالها كل إنسان لذاته باعتباره شخصية مستقلة ومنفصلة عن الآخرين فى المجتمع ، وأن الأشكال المحددة للحياة الاجتماعية والسياسية ينبغي أن تنتج حقوقاً تتطابق مع هذه الفردية المستقلة[٣١،٣].

وقد تمثل الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية، والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديمقراطية، ويمكن القول: بأنه في إطار النسق القيمي لأصحاب الاتجاه النسوي الفردي كانت هناك مساحة لمناقشة مفاهيم حرية المرأة في ضوء ارتباطها بقيم الأسرة، أو في ضوء تحرر المرأة من الأسرة تماماً، وفي إطار النظرية الفردية ذاتها تظهر صعوبة جذرية تفوق علاقة الفرد بحرية الآخرين، وهي صعوبة يمكن فهمها في صورة صراع بين مطالب المنادين بالحرية والمنادين بالمساواة، وعموماً فقد وقع الاتجاه الفردي الاجتماعي السياسي تحت طائلة الهجوم في ظل الاشتراكية[٣١،٤٦].

ب - الاتجاه النسوى الاشتراكى أو الماركسي(Socialist Feminism) :

إن التنوعات المختلفة للاتجاه النسوي الاشتراكي تقدم بشكل فكرة مساواة المرأة مع الرجل في القيمة باعتبار المرأة إنساناً حراً، وكما ذهب كارين أوفن(Karen offen) فإن أفكار النسويين لم تتضمن رفضاً لأفكار الاتجاه الفردي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على أن تطبق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعيا عن حياتهم ككائنات اجتماعية، ويدركون فقط بوصفهم أفراداً مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجماعية والأفعال الاجتماعية[٣١،٤٦].

ويعني الاتجاه النسوي الماركسي أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية إنجلز(Engels) التي تذهب إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة، ومن ثَمَ فإن النظرة الماركسية المتشددة ترى أن قهر المرأة من وظائف النظام الرأسمالي، وقد رأى إنجلز أن رفع الوصاية عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا، وكفاحها من أجل الاشتراكية التي تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعاني القهر والاضطهاد، وقد رأى لينين أن النظام الأبوي المصاحب للرأسمالية وأشكال تقسيم العمل المرتبطة به هي التى جعلت من العمل المنزلي أثراً أساسياً للمرأة، وأن هذا النوع من العمل يعد في رأيه عملاً مزدرى، ويجب على الاشتراكية أن تقتلعه من الجذور، ومن ثم فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط في المفهوم الماركسي بالقضاء على النظام الرأسمالي، وقد انتقد فريق آخر من أصحاب الاتجاه الماركسي هذه النظرة باعتبارها نظرة اختزالية ينادى بها المشتغلون بالاقتصاد، وعلوم الأحياء إذ عُد قهر المرأة في الأعم الأغلب قهراً اقتصاديا، ورأسماليا من حيث أصوله، وأنه ناتج عن الفوارق البيولوجية بين المرأة والرجل، ولكن إشكالية الطبقة والجنس تظل قائمة.

جـ – الاتجاه النسوي الراديكالي(Radical Feminism):

يتضمن هذا الاتجاه أحدث قضايا الاتجاه النسوي المعاصر، ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى الفكر الاشتراكي، وإن كان من الممكن النظر لأعمالهم بوصفها تطويراً لشكل جديد من أشكال الفكر الاشتراكي، ويطالب أصحاب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانه مساوية لمكانة الرجل، بل ينظرون للمرأة باعتبارها تمثل أحد الأولويات أو العناصر السامية، ومن ثم فهم يطالبون بإذعان الرجل للمرأة، بل أكثر من ذلك يتصورون إمكانية استثناء الرجال جميعاً من عالم النساء، وتتضمن آراء هؤلاء كثيراً من العداء والكراهية للرجال باعتبارهم فئة ظالمة إلا أن الحركة الراديكالية لم تتضمن تعهداً بمحو الظلم، أو القضاء على تلك الفئة الظالمة، لكنها تعهدت بالقضاء على الظلم الناتج عن التميز بين أدوار الجنسين في المجتمع[٣٧،٦٠].

ولذا سوف تتبنى الدراسة من الاتجاه النسوي بعض القضايا التالية:

– دور العمل المنزلي وإنجاب ورعاية الأطفال في خلق معوقات تقف أمام تحقيق المساواة بين الذكر والأنثى فهناك تمييز بين مفهوم الجنس(Sex) ومفهوم النوع(Gender) فالجنس راجع إلى الصفات الجنسية والبيولوجية[٣٩، ٥٦]، أما النوع فيرجع إلى الخصائص والصفات المشكلة اجتماعيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، أي إن مفهوم النوع يختص بالاختلافات بين أدوار الرجل والمرأة التي تشكل اجتماعيا[٧،١٥٢]، ومن ثم فهي تتغير تاريخيا.

– أثر العلاقات الاجتماعية للنوع في تبعية المرأة وسيطرة الرجل، ويرتبط مصطلح التبعية بمصطلحات الاستغلال والاضطهاد وعدم المساواة، وكلها تمثل أنماطا تاريخية لابد أن تكون قد بنيت على أساس من الواقع، فالعلاقات الاجتماعية للنوع ــ التي تأخذ شكلا تدريجيا هيراركيا هي نتاج للمفهوم العام لتبعية المرأة.

- أثر الوضع المتدني للإناث في عدم الحصول على كل الحقوق التي يحصل عليها الذكور سواء في المجال الخاص بالأسرة أم في المجال العام في المجتمع كالتعليم والعمل وغير ذلك.

٢- اتجاه التحديث (Modernization):

تصف نظريات التحديث جميع التغيرات التي نتجت عن الثورة الصناعية في القرن الـ(١٨) في كل مظاهر الحياة الإنسانية، فيصف(D. Bell) أن التاريخ البشري يتكون من ثلاثة مراحل (ما قبل المجتمع الصناعي، المجتمع الصناعي،ـ وما بعد المجتمع الصناعي) أما مرحلة ما بعد الحداثة، فإنه يصفها بأن المجتمع يمر بثلاثة مراحل: مجتمع ما قبل الحداثة، ومجتمع الحداثة، ومجتمع ما بعد الحداثة.

فعملية التطور البشرى تبدأ بمرحلة الأدوات اليدوية، ثم المرحلة الزراعية، ثم الصناعية، ثم المعرفة أي البداية، ثم التطور، ثم النضوج ، ثم مرحلة الانتقال[٤١].

ويعني مدخل التحديث في دراستنا بتغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل، وذلك من خلال تحديث الاستخدامات التطبيقية للعلوم للتحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة، والاعتماد على الآلة بقدر كبير بدلاً من الإنسان، والتغير في البعد الإيكولوجي، ويركز هذا المدخل على تفسير أدوار المرأة فى ضوء ديناميات التغير، واتجاهه، ومن ثَمَ فإن هذا المدخل يعنى بالأدوار الجديدة التى تقوم بها المرأة فى المجتمع وانعكاس تلك الأدوار على مكانتها في المجتمع ، فيرى أنصار هذا المدخل أن ما تقوم به المرأة من أدوار إنما يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات اجتماعية واقتصادية وتكون لها آثارها المباشرة على الأنشطة الإنتاجية وتؤدي خلال فترة زمنية معينة إلى تغير أساس في البناء الاجتماعي، وتنعكس تلك التغيرات على طبيعة ما تقوم به المرأة من أدوار اقتصادية تسهم في دعم مستوى معيشة الأسرة والمجتمع إلى جانب مساهمتها في ظهور معايير جديدة للمكانة، وبذلك فإن هذا المدخل يقدم تفسيرات حول تغير أدوار المرأة في المجتمع وارتباطها بالعوامل الداخلية والخارجية وبتوضيح الآثار الناتجة عن هذا التَغيُر[٢٣،٥٥]، غير أن التحديث لا يعني التحول إلى الأحسن بالنسبة للمرأة، حيث يرى بعض الآراء أن التحديث قد يصاحبه زيادة في تبعية المرأة للرجل، بل وتبعيتها للمجتمع في بعض المجتمعات. وعلى وجه العموم فإن مدخل التحديث يعني بإظهار الأدوار الجديدة للمرأة في ضوء عمليات التغير التي يتعرض لها المجتمع ككل، ولذا فمدخل التحديث يولي أهمية كبيرة للجوانب الحركية المتغيرة في دراسة هذه الأدوار للمرأة.

فإذا أردنا تحقيق التحديث الاجتماعي الشامل فإنه يجب أولاً تغيير الخصائص الثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع، ويتم ذلك من خلال تغيير (البشر التقليديين) الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى(بشر عصريين) يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة، وقد أشار (إلكس إنجلز) إلى أهمية تحديث الأفراد بالنسبة لتحديث المجتمع، وأشار أيضاً إلى أنه "يجب على النظم المتقدمة الحديثة التي تسعى إلى إحراز النجاح وتحقيق النتائج المرجوة والاعتماد على استغلال المزايا الحديثة للشخصيات الحديثة داخلها، ولا يوجد في أي دولة

سوى سيكولوجية شعبها وسلوكها وأعمالها تستطيع أن تتزامن مع تقدم كل أشكال تحديث التطور الاقتصادي، وتنسجم معه، وذلك حتى يمكن تحديث الدولة حقاً"(١٨، ٨٣-٨٤).

نظرية التحديث والمرأة العاملة(١، ١٥٥-١٥٦):

يكشف التراث المعرفي للدراسات التي خصت بها المرأة عن شيوع بعض المسلمات النظرية حول أنشطة المرأة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد استندت هذه المسلمات النظرية إلى النظرة الثنائية لقضايا التنمية والتحديث التي سيطرت لفترة ليست قصيرة على الفكر السوسيولوجي المتصل بالعالم الثالث، ولقد انطلق علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الذين وقعوا فى إسار هذه النظرة من مسلمتين نظريتين يثبت واقع المجتمعات في العالم الثالث أنهما لا تتمتعان بدرجة عالية من الصدق الامبيريقى.

المُسلمة الأولى: أن تقسيم العمل النوعي فى المجتمعات يقوم على فصل الإنتاج المعيشي، وإنتاج السوق مفترضا أن الرجال يعملون خارج المنزل في العمليات الإنتاجية المرتبطة بقيمة التبادل، وأن النساء تقوم بالأعمال المنزلية المرتبطة بقيمة الاستعمال.

المُسلمة الثانية: وهى ترتبط بالأولى فصلا فى الوظائف والأدوار التى يقوم بها كل من الرجل، والمرأة في المجتمعات التقليدية، فالمرأة تؤدي الأدوار، والوظائف المرتبطة بالحمل والولادة وتربية الأطفال، وإعداد الطعام والمحافظة على المنزل.

أما الرجل فأدواره ووظائفه تتصل بالعملية الإنتاجية من تحمل دخل الأسرة والعمل خارج المنزل، فهذه المسلمة تفترض فصلاً من الأدوار والوظائف بينهم وهي بذلك تؤكد على سلبية دور المرأة في المجتمعات التقليدية؛ ولذا تتضمن هذه المسلمة القول بأن عمليات تحديث البنية التقليدية سوف تؤدى بالضرورة وبشكل ميكانيكي إلى إيجاد فرص عمل للمرأة خارج المنزل وتحريك جمود الثقافة التقليدية فيما يتصل بعمل المرأة ومشاركتها فى العملية الإنتاجية.

ولقد نبعت هاتان المسلمتان من افتراض نظرى عام يرتبط بالنظرية التطورية الوظيفية التى ترى أن أحد مظاهر الاختلاف الرئيسة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة يكمن في أن المرأة استطاعت في المجتمعات الحديثة أن تخرج إلى العمل، وأن تصبح قوة فاعلة فى قوة العمل في المجتمع في حين أنها في المجتمعات التقليدية ما تزال تقوم بالأنشطة المنزلية وتربية الأطفال فقط ، وتفترض هذه الرؤية أن عملية التحديث التي تشهدها مجتمعات العالم الثالث سوف تؤدي إلى أن تتحول المرأة التقليدية من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة وتبدأ فى الدخول في نطاق العمل الحكومي، والخاص وفي الجهاز البيروقراطى بشكل عام، وذلك بعد أن تمكنها ظروف التحديث من أن تحصل على قسط من التعليم الذي يمكنها من أداء هذه الأدوار المعقدة.

فتفترض بحوث عديدة من هذا الاتجاه أن المرأة تعتبر عبئاً على المجتمع أثناء عملية التنمية، فعدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي يعتبر عقبة أمام عملية التنمية، وأن المرأة في هذه الحالة تُعدُ قوة غير منتجة يجب أن تخلق لها عملية التنمية فرصاً للعمل خارج المنزل بحيث تتحول إلى طاقة منتجة. فقد شاع هذا الرأى بين

الباحثين السوسيولوجيين والقائمين على شؤون التنمية إلى درجة أن بعضهم يُعَدُ أن المداخل الأساسية لتحقيق التنمية في المجتمعات تنحصر في خلق الأساليب التي تمكن المرأة من الاشتغال بأعمال انتاجية خارج المنزل.

إن المرأة تشارك الرجل بنفس القدرة في العملية الإنتاجية وأن أدوارها والوظائف المرتبطة بهذه الأدوار يمكن أن تفهم من وجهة نظر مختلفة إذا درست فى ضوء ثقافة المجتمع وبنائه الاجتماعي من دون أن تفرض عليه رؤية مغايرة من الخارج(١، ١٥٦-١٥٨).

٣- الاتجاه البنائي الوظيفي: تمثل البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الهامة في علم الاجتماع المعاصر، وتركز في دراستها للظواهر الاجتماعية على فكرتي التكامل والثبات، فهي تهتم بدراسة العلاقة بين العناصر المساندة للبناء الاجتماعي أي العلاقات القائمة داخل أجزاء البناء الاجتماعي، ويرى هذا الاتجاه تحليل أي ظاهرة اجتماعية يُعَدُ جزءاً من دراسة النظام القائم المستمر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحليل المجتمع كنسق تتساند متغيراته وظيفياً(١٧، ١٤٣).

ويتضمن الاتجاه البنائي الوظيفي مستويين من التحليل: يتمثل المستوى الأول في التحليل الوظيفي وهو أسلوب منهجي، ويتمثل المستوى الثاني في التحليل السوسيولوجي الاجتماعي وهو تفسيري، وبذلك فإن تفسير السلوك يتم من خلال تحليل هدفيه الوظيفي والإيجابي في البناء الاجتماعي، وفي صلته بالنظم، وأنماط السلوك الأخرى(١٥، ٢٢٣).

الوضع الاجتماعي للمرأة في ضوء البنائية الوظيفية :

قدم تفسير الوضع الاجتماعي للمرأة في ضوء البناء الاجتماعي تفسيراً علمياً بالمعنى المعروف من خلال تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في وضع المرأة؛ ولأن هناك من يحتمون بمظلة البناء الاجتماعي، ومن ثم يقومون بتقديم تبريرات آنية، كما هي الحال في البنائية التي يمكن أن تفسر وضع المرأة فى البناء الاجتماعي باعتبار هذا الوضع متقدماً، أو متخلفاً وضرورة خلقها البناء الاجتماعي لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البناء كي يستمر ويحافظ على توازنه، فمثلاً تفسر تبعية المرأة للرجل فى ضوء هذا الاتجاه على أنها حالة سوية ضرورية، ولازمة لكي يحقق البناء وظائف معينة، ومن ثَمَ ينظر للمرأة على أنها عنصر من عناصر المجتمع تشارك في الأنشطة المختلفة اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، ومن ثَمَ فهي تؤثر في هذا المجتمع وأيُ تقصير في دورها يؤدي إلى خلل فى النظام الكلي لهذا المجتمع؛ ولذا تنظر هذه الدراسة (للمرأة) على أنها ليست كياناً فردياً، بل تنظر إليها من خلال ما تؤديه من دور داخل المجتمع، وعلاقتها الاجتماعية والثقافية وغيرها.

فهي نسق مكون من أجزاء مختلفة مثل الاهتمامات، والسلوك، والحالة الانفعالية، والعقلية. نسق له احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها مثل الحق في التعليم، والتنشئة السليمة، والحق في المشاركة في جميع نواحي المجتمع، ومن ثم فإن عدم تلبية احتياجاتها يترتب عليه أن تصبح المرأة كمًا مهملاً معوقاً لعملية البناء الاجتماعي في المجتمع ، ومن ثم تصبح عنصراً ضاراً ومعوقاً وظيفياً يقلل من توازن النسق العام وهو المجتمع.

ومما سبق عرضه يتضح أن مدخل التحديث، ومدخل البنائية الوظيفية هما أقرب المداخل النظرية ملاءمة لموضوع الدراسة من حيث إن كليهما ينظر إلى المرأة على أنه كيان مستقل له دوره في بناء مجتمعه وفي إيجاد التوازن والاستقرار اللازمين داخل المجتمع ، كما أن كلا منهما يكمل الآخر فى نظرته للموضوع .

وفي ضوء ما سبق تركز الدراسة فى إطارها التحليلى على أربعة محاور أساسية هي:

١- التساند الوظيفى بين النسق الثقافى وعناصره المختلفة ونسق شخصية المرأة.

٢- وهل أدى هذا التساند إلى تكامل واستقرار نسق شخصية المرأة واكتمال وعيها.

٣- تفاعل نسق شخصية المرأة مع العناصر المكونة للنسق العام (المجتمع) أي تفعيل أثر المرأة تجاه المشاركة فى الأنشطة المختلفة داخل المجتمع.

٤- التفاعل المتبادل بين النسق الثقافى وشخصية المرأة، وانعكاس ذلك على تغيير دورها فى المجتمع .

سابعاً: واقع المشروعات الصغيرة في العراق المسارت والاشكاليات

١- خصائص المشروعات الصغيرة وأهميتها

إن نمو قطاع المشروعات الصغيرة يأتي استجابة لارتفاع مستويات البطالة، إذ ينظر إليه على أنه الملاذ الأخير لمن لا تتاح له الفرصة للعمل في القطاع الرسمي. ومن ثَمَ يكون من المتوقع نمو المشروعات الصغيرة في فترات الأزمات الاقتصادية عندما يتعثر القطاع الرسمي، أو ينمو بشكل شديد البطء بما لا يسمح له باستيعاب قوة العمل، لكن عندما يقوي القطاع الرسمي ويعود للنمو تتقلص مرة أخرى المشروعات الصغيرة، وهكذا تتكون علاقةَ ارتباطيه عكسية بين المشروعات الصغيرة والاقتصاد الرسمي(٣٣، ٥٧-٥٨)، وفي سياق هذه العلاقة الجدلية تتولد العديد من التحديات والمعوقات التي تحول من دون قيام المشروعات الصغيرة بملء الفجوة التي يتركها القطاع الرسمي، وقد تكون هذه التحديات على المستوي الكلي مثل التوجه السياسي والاقتصادي العام، أو تكون على المستوى الجزئي المرتبط بشكل أكبر بالممارسات الإدارية، والتنظيمية على مستوي المشروع ذاته التي تصب جميعها في النهاية في مدى قدرة المشروعات الصغيرة على القيام بالدور المنوط بها(٤٣، ٩٥-١٠٢).

وشهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م اهتماماً كبيراً بالمرأة العراقية، فقد شهدت الفترة السابقة العديد من البرامج والمشروعات القطاعية التي سعت لإحداث تغييرات اقتصادية، واجتماعية جزئية ولكنها كانت تفتقر إلى روابط التنسيق والتكامل.

فقد قام قانون صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة(٢٠١٢م) بتقوية دور المرأة العراقية في مجال سياسات التشغيل في المشروعات الصغيرة، وعمل برامج لاستنهاض جهود المرأة للمشاركة في التنمية، ويجعل المرأة قادرة على أن تكون عضواً فاعلاً في المجتمع، وتوالى الاهتمام بالمرأة وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعددت المشروعات والبرامج والأنشطة ومن أهمها برامج دعم المشاريع

الصغيرة المدرة للدخل، فالجهود كثيرة في هذا المجال إلا أن العبرة ليست في الكم من المشروعات، بل فى كيفية تقديم هذه الخدمة والعائد الاجتماعي منها، ويهدف هذا القانون إلى مايأتي(*):

١- تأمين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة. ٢- تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين باحكام هذا القانون وخصوصا في المناطق الاكثر فقرا. ٣- إعادة تدريب الباحثين عن العمل من الفئات لتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل، وإدخالهم في برامج ذات صلة بالعمل، والتكيف مع ظروف العمل المحيطة. ٤- زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني. ٥- مراقبة واقع سوق العمل وتحولاته لتتعامل مع المتغيرات الخاصة بنسب البطالة. ٦- مساعدة أصحاب المشاريع من الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون في الحصول على التراخيص الرسمية في تسجيل مشاريعهم. ٧- تشجيع إقامة حاضنات في إسناد انشاء المشاريع. ٨- اتباع إجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشروع. ٩- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد أساسا على المعرفة والمهارة.

ونظراً للتغيرات الاقتصادية السريعة فى العالم الآن وما يترتب على تطبيق اتفاقات التجارة العالمية فإن الدور المحورى الذى تسهم به المشروعات الصغيرة فى عمليات التنمية يُعَدُ من أهم المحاور الاستراتيجية، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

أ- إن المشروعات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادى لأغلب أو لأكثر دول العالم المتقدم.

ب- تسهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات، ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي، والتصنيعي.

ت- تتسم المشروعات الصغيرة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لها الفرصـــة للتقليل من حجم الخسائر، وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط.

ث- تساهم المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة[٣٨، ١٥].

ج- توليد دخل إضافي للطبقات الفقيرة عند امتلاكها وتشغيلها للمشروعات الصغيرة.

أما بالنسبة لخصائص المشروعات الصغيرة فأنها تتميز عن غيرها من المشروعات الكبيرة بعدة سمـــات ويمكن إبراز تلك السمات على النحو الآتي:

أ- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، ذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تُعَدُ أعلى من مثيلاتها فى المشروعات الكبيرة.

ب- إمكانياتها العالية فى تحقيق وفرض حجمها، بحيث يؤدى إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف

---

* - قانون دعم المشاريع الصغيرة التي تدر دخلاً مادياً رقم (١٠) لسنـــة ٢٠١٢م.

الإنتاج.

ت- ارتفاع قدرتها على الابتكار لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.

ث- ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة فيها؛ لأن تنظيمها يتسم بالبساطة والوضوح.

ج- تستخدم أنواع من التكنولوجيا البسيطة الأمر الذى يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج.

ح- الأسواق التى تتعامل معها محدودة مما يؤدى إلى تلبية حاجاتها ومتطلباتها بسرعة أكبر.

خ- الابتعاد عن الإجراءات الإدارية المعقدة، مما يؤدى إلى كفاءة الأداء وسرعته.

ع- توفير فرص عمل للعمالة الماهرة وشبه الماهرة، وهذا القطاع يمثل النسبة الكبرى من نسب البطالة[٣٥، ٣٣١-٣٤٣].

إن أكثر الأسباب التي دعت النساء إلى الإقبال على المشروعات الصغيرة هو عدم وجود الوظيفة وقلة فرص العمل المناسبة وان اغلبية النساء يفضلن العمل في القطاع الحكومي بسبب ضمان المستقبل الوظيفي، وقلة ساعات العمل[١٦، ٢٤٥].

٢- المشروعات الصغيرة والتنمية البشرية.

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها ما لم تقترن بإحداث تنمية حقيقية للموارد البشرية، فالفرد هو المحرك الأساس للعملية الإنتاجية وتعتبر الموارد البشرية أيسر استثماراً وأسرع عائداً إذا أحسن تأهيلها وإعدادها ووضع الخطط المتكاملة لتحويل كل فرد فيها إلى طاقة بناءة، ومنتجة ومواجهة مشكلة البطالة. ومن الناحية الاجتماعية يؤدى انتشار البطالة إلى انتشار الفساد والجريمة، وتفشي أنماط السلوك الاجتماعى غير السوي بين المتعطلين عن العمل؛ ولذلك فإن محاولة توظيف هذه الطاقات البشرية المعطلة يعد أمراً بالغ الأهمية. ونجد أيضاً أن للبطالة آثاراً نفسية، واجتماعية، وأخلاقية سيئة بمعنى أن البطالة تؤدي إلى مجموعة من التشوهـــات الاجتماعية التي تنسب في مجموعها لعوامل اقتصادية تتمثل في عدم وجود فرص عمل وزيادة المتطلبات المادية مع غموض المستقبل المهني للمشتغلين، وكذلك نجد أيضاً أن البطالة لها مخاطرها من الناحية السياسية، لأنها بلا شك تؤثر على الأمن الداخلي للمجتمع من خلال ارتفاع جرائم العنف، ومن هنا جاء ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للمرأة إذ إن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يشكل مدخلاً هاماً نحو الحد من مشكلة البطالة فقد أولت مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة اهتماماً كبيراً بالمشروعات الصغيرة بعد أن ثَبُتَ نجاحها فى إحداث تنمية وتطوير جذري في الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية أيضاً.

تُعَدُ المشروعات الصغيرة من أكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة، لذا تحتم

الضرورة تسخير كافة إمكانيات المجتمع وطاقاته لمواجهة مشكلة بطالة النساء والمتعلمات تحديداً؛ ذلك لأن اغفالها وعدم مواجهتها يترتب عليه مشكلات أخرى قد تكون أخطر وأعمق من مشكلة البطالة ذاتها؛ لأن هذه المشروعات تستخدم تكنولوجيا بسيطة، ومن ثَمَ فان كثافة الأيدي العاملة بها عالية جدا فضلا عن كونها "من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في الدول النامية، وذلك بوصفها منطلقا اساسيا لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة. ويرجع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة إلى الأثر المتوقع منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، فالمشروعات الصغيرة هي البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة، وبالمشروعات الصغيرة والكبيرة نستطيع أن نبني الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية؛ لأنها هي القادرة على إيجاد فرص عمل مستقرة تستطيع أن تضـــيف للاقتصاد الوطني بطريقة حقيقية، وتستطيع أن تستوعب عمالة ماهرة وغير ماهرة، وتستطيع باستثمارات بسيطة أن تحقق فرص عمل سريعة وتستطيع أيضاً أن تضيف وتغير التركيبة المكانية، وتؤدي إلى استثمار التنمية وتساعد على الادخار المحلي وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وأن من مميزات الصناعات الصغيرة انخفاض تكلفة الإنشاء والتشغيل وعنصر العمل، ومن عيوبها انخفاض مستوى كفاءة الإنتاج في بعض الوحدات وأن اهتمام الحكومة بالصناعات الصغيرة سيقلل من عيوبها ويزيد من مميزاتها[٥، ٢٧].

٣- **المراحل الأساسية في دورة حياة المشروع الصغير:** وهناك عدة مراحل أساسية في دور حياة أي مشروع صغير سوف نعرض لها وهي كالآتي:

أ- المرحلة الأولى الفترة التجريبية: تحتاج المشروعات في هذه الفترة إلى التمويل طويل الأجل لبداية نشاطها وتثبيت أقدامها بقوة فى دنيا الأعمال، من أجل تمويل الأصول الثابتة كالأرض، والمباني، والآلات وتظهر هنا الحاجة إلى المصادر الداخلية للتمويل مثل المدخرات الفردية المملوكة لأصحاب المنشأة، أو قد تكون مدخرات بعض أقاربهم، أو نظراً لصعوبة الحصول على أموال من مصادر خارجية (القروض)؛ لأن ذلك يتطلب وجود الضمانات الكافية، ومن الممكن الحصول على الأصول الثابتة من الآلات، ومعدات بنظام الاستئجار، أو الشراء بالتقسيط ويمكن للمستثمر الصغير الحصول على رأس المال المطلوب في تلك المرحلة من مؤسسات التمويل الحكومية التي تنشؤها الدول لمساعدة المشروعات الصغيرة[٢٩، ٢٠٥].

ب- المرحلة الثانية مرحلة الازدهار: تبدأ مرحلة انطلاق المشروع وتحقيقه لمعدلات النمو المرغوبة إذا نجحت المنشأة مبدئياً بعد تأسيسها فتبدأ الزيادة في المبيعات، وكذلك الأرباح نظراً لقبول منتجاتها مـــن قبل المستهلكين، ومع زيادة المبيعات تبدأ معها التدفقات النقدية الموجهة، وهنا توجد فرصة للنمو المحتمل والتوسع مثل القيام بتطوير منتج جديد، أو ابتكار طرق جديدة للخدمات المتطورة.

ت- المرحلة الثالثة مرحلة الإبطاء: هنا يبدأ انخفاض معدل النمو قليلاً، وتبدأ معدلات الأرباح في الاستقرار نوعاً ما مع استقرار التدفقات النقدية للمشروع، ويستمر الاحتياج للتمويل على ما هو عليه من أجل تمويل رأس المال العامل فضلاً عن مواجهة مشكلات تسويق المنتجات بالإضافة إلى مواجهة المصروفات الإدارية، والتسويقية، والأجور، وهنا قد يلجأ المشروع إلى الموردين والبنوك للحصول على قروض قصيرة الأجل.

ث- المرحلة الرابعة مرحلة النضوج : وهي المرحلة التي تصل إليها المنشأة التي يتم إدارتها بشكل جيد، وهي تتسم بالنضوج حيث استقرار نمو المبيعات، والأرباح، وكذلك استقرار نمو التدفقات النقدية، وربما نحتاج لتمويل من أجل إنتاج منتجات بديلة أو تطوير الحالية إذا استدعى الأمر، وذلك لمواجهة متطلبات المنافسة، والمنشآت الصغيرة التي لديها فرص التوسع سوف تبدأ في تقييم عملية التحول إلى شركة مساهمة، وعليها مراعاة تغير أسلوبها، من حيث الاستعانة بأساليب مالية متطورة كالتخطيط، والرقابة المالية، واعتماد التحليل المالي لعملياتها، وتحاول المنشآت الصغيرة التي تصل لتلك المرحلة الحفاظ عليها، والاستمرار فيها والابتعاد بشتى الطرق عن المرحلة الخامسة.

ج- المرحلة الخامسة مرحلة الانحدار: وهي المرحلة التي قد تجد المنشأة الصغيرة نفسها فيها نتيجة:

١- دخولها في مجالات غير موجودة من قبل، ولا تتوافر لديها معلومات كافية تؤهلها للاستمرار.

٢- تزايد احتياجها إلى تمويل إضافي عند الانتقال للمرحلة الثانية والثالثة؛ وذلك لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، فإذا لم تحسن إدارة تلك العمليات تعرضت للمخاطرة المالية التي تؤدى بها للانهيار، والانتقال بسرعة إلى المرحلة الخامسة.

٣- إن نجاح المنشأة وازدهارها قد يشجع على قيام مشروعات أخرى منافسة مما يهدد بضياع حصتها في السوق. ٤- التقادم التكنولوجي والتشبع في الطلب على منتجاتها.

٤- **المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق:** إن أهم المشكلات التي تعترض تمويل المشروعات الصغيرة تتمثل في الضمانات التي تطلب من أصحاب المشروع، وعدم توفير مصادر مناسبة لتمويل المشروعات وإحجام البنوك عن مساعدتها فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة وبطء إجراءات التعامل مع المؤسسات المالية[٦، ٧]. ما زالت هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تجعل من نمو واستمرار المشروعات الصغيرة أمراً غير مؤكداً، وتحول من دون ظهور الدور المتوقع لها في التنمية ومن أهم هذه المعوقات ما يأتي:

أ- المعوقات التمويلية: تعاني أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها من رأس المال، إذ إن أغلب مؤسسات القطاع المالي وأدواته غير مهيأة لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونظراً لغياب القدرات المؤسسية المناسبة التي تستطيع الوفاء بالاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة يواجه هذا القطاع عقبات تحول دون دخول مشروعات جديدة إلى الأسواق.

ب- المعوقات الفنية: عدم ملائمة المعروض من العمالة الماهرة لاحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث يؤثر نقص الفنيين المدربين، والعمال من ذوي التدريب المهني المناسب بشكل كبير على المنشآت الصغيرة، التي تقوم بالتركيز على توظيف عمالة محدودة العدد تتمتع بمستوى مرتفع نسبياً من المهارة[٢٨، ٤٨].

ت- المعوقات التسويقية: قصور قنوات وشبكات التسويق، إذ تتسم شبكات وقنوات التسويق المتاحة للمنشآت الصغيرة بالقصور الشديد بحيث ينحصر النشاط التسويقي لأغلب المنشآت الصغيرة في الإطار الجغرافي الملاصق لها.

ث- المعوقات الإدارية والمؤسسية: وهي تشمل تعدد الدوائر الحكومية، والموافقات وتضارب القوانين، إذ يتعين على المستثمر الصغير أثناء إقامته للمشروع أن يمر بعدة مراحل من الموافقات التى تصدر عن تلك الدوائر.

٥- دور المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة.

تُعَدُ البطالة من المشكلات الهامة التي تحتل مركز الصدارة على جميع المستويات، حيث تقع على رأس المشكلات التي تؤثر سلبياً على الأفراد، والمجتمع، والتنمية، وأمام التحولات والتطورات العالمية الهائلة فلابد من المحاولة الجادة لإيجاد حلول لهذه المشكلة، والمشروعات الصغيرة هي أحد الحلول الهامة والمقدمة لمشكلة البطالة، وذلك لما لها من دور رئيسي في التنمية من خلال استيعاب وتشغيل العمالة. ومن هذا المنطلق لابد من الاهتمام بتفعيل دور المشروعات الصغيرة وذلك من خلال:

١- التركيز على إعطاء الأولوية للصناعات والمشروعات الصغيرة من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

٢- ضرورة تشخيص المشكلات على وفق رؤية واضحة محددة الأهداف، ووسائل تحقيق هذه الأهداف فضلاً عن صياغة السياسات التي تناسب الواقع الاقتصادي، والاجتماعي للدولة، ووضع الخطط لاستغلالها الاستغلال الأمثل.

٢- العمل على فتح أسواق جديدة داخليةً وخارجية مع وضع الأسواق المنافسة في الاعتبار.

٣- الاهتمام بالقوى البشرية القائمة على هذه المشروعات من خلال تدريبها وإكسابها المهارات والخبرات اللازمة للنهوض بهذه المشروعات.

٤- دعم المشروعات الصغيرة بالخبرات الفنية وأدوات الإنتاج الحديثة والمشورة ومنح التسهيلات اللازمة، وفترات السماح، مما يؤدي إلى تفعيل دورها واستيعاب أكبر للعمالة، مما قد يسهم في حل مشكلة البطالة.

٥- تستطيع المشروعات الصغيرة سد العجز من السلع المحلية المحدودة الإنتاج بدلاً من استيرادها، وهي قادرة على تحقيق هذا الدور ويجب تشجيعها على الدخول في هذا المجال بشكل غير نمطي.

٦- تحقق المشروعات الصغيرة أثراً مهماً في التكامل القطاعي من خلال المشروعات المغذية، والمكملة للقطاع الصناعي الكبير(٤٠، ٤٦).

سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث

١- نوع البحث والمنهج المستخدم:

يقع البحث ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة، أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق، وتحليلها، وتفسيرها لاستخلاص دلالتها بصدد إصدار تعميمات بشأن الموقف، أو الظاهرة التى تدرس.

أما المنهج الذي استخدم في البحث، فكان منهجاً علمياً يعتمد على المسح الاجتماعي، إن المسح الاجتماعي يخدم الدراسة الوصفية التي تهدف للحصول على صورة دينامية متكاملة لإطار مجتمعي معين

ويعتمد المسح الاجتماعي على الاتصال المباشر بالناس أو بعينة منهم بحيث تفيد هذه البيانات التي تجمع عن هذا الجزء في استخلاص نتائج ممثلة للمجتمع كله؛ لأنه كلما تعامل الباحث مع مجتمع كبير الحجم نسبيا كان الأرجح استخدام المسح الاجتماعي، وهذا ما يسعى إليه الباحث من خلال دراسة العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة من حيث التعرف على التغيرات التي أحدثتها سياسات تشغيل المرأة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٢- عينة الدراسة وكيفية اختيارها: تم اختيار عينة الدراسة من النساء العاملات في المشروعات الصغيرة والمستفيدات من صندوق دعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل في محافظة القادسية بحيث تم اختيار عدد (٢٨٧) من أصحاب المشروعات الصغيرة، وتم التأكد من بياناتهن وأماكن اقامة المشروعات واعدادهن من قسم العمل والقروض في محافظة القادسية، وتم أيضاً اختيار العينة بطريقة عمدية مقصودة، إذ إنها تتناسب مع أهداف البحث وطبيعته، ونوعية الجمهور الذى تهتم به الدراسة.

٣- أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات وإحصائيات مختلفة عن القطاع الخاص الصناعي، واستخدمت الدراسة أدوات الملاحظة، والمقابلة الشخصية، والزيارات الميدانية لبعض مواقع الصناعات الصغيرة وإعتمدت الدارسة في جمع بياناتها الميدانية على إستمارة الإستبيان لعينة ممثلة من أصحاب المشروعات الصغيرة واستخدمت استمارة استبانة من إعداد الباحث اشتملت على (١١) سؤال مقسمة إلى قسمين يمكن توضحهما في ما يأتي:

١- البيانات الاولية: وشملت العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومقدار الدخل الشهري.

٢- البيانات الخاصة ببيان العائد الاجتماعي لتشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة، واحتوت هذه الأداة على (٧) أسئلة.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجـــــــــــال الجغرافى: تم اختيار مفردات العينة من مدينة الديوانية.

ب- المجال البشري: قام الباحث باختيار عينة من النساء اللاتي يعملن ضمن المشروعات الصغيرة وذلك لتطبيق البحث والذين تتراوح اعمارهن بين (٢٠-٤٠) عام.

ت- المجال الزمني: استغرقت الدراسة الحالية لإتمام الجانب الميدانى بها (٦) أشهر من نهاية شباط ٢٠١٥م وحتى آب ٢٠١٥م.

٥- إجراءات الدراسة الميدانية: سوف يتم تناول كل هذه النقاط بالتفصيل بحسب ما يأتي:

أولاً- البيانات الأساسية: وشملت العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومقدار الدخل الشهري.

١- العمر:

الجدول رقم(١) يبين توزيع أفراد العينة بحسب العمر

العمر	العدد	%	قيمة كا ٢	مستوى المعنوية
٢٠-٢٥	٤٢	١٤,٧	٦٥,٢	٠,٠٠١
٢٥-٣٠	٩٨	٣٤,٢		
٣٠-٣٥	٧٨	٢٧,١		
٣٥-٤٠	٤٨	١٦,٧		
٤٠فأكثر	٢١	٧,٣		
المجموع	٢٨٧	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته (١٤,٧%) من أفراد العينة بالفئة العمرية من (٢٠) سنة إلى أقل من (٢٥) سنة، ونسبة (٣٤,٢%) منهن بالفئة العمرية من (٢٥) سنة إلى اقل من(٣٠) سنة، ونسبة(٢٧%) منهن بالفئة العمرية بالفئة العمرية من (٣٠) سنة إلى أقل من (٣٥) سنة، ونسبة (١٦،٧%) منهن بالفئة العمرية من (٣٥) سنة إلى اقل من (٤٠) سنة، تُشكل نسبة (٧,٣%) منهن بالفئة العمرية من (٤٠) سنة فأكثر. ويتضح وجود فروق في سن افراد عينة البحث، حيث كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، ٦٥,٢ وهي اعلى من قيمة كا^{٢} الجدولية عند درجة حرية (٤) (١٨,٤٧).

٢- المستوى التعليمي للمبحوثات:

الجدول رقم (٢) يبين توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي للمبحوثات

مستوى التعليم	العدد	%	قيمة كا٢	مستوى المعنوية
يقرأ ويكتب	٢١	٧,٣	١٠٨.٢	٠,٠٠١
ابتدائي	٢٨	٩,٧		
اعدادي	٣٩	١٣,٦		
دبلوم	٩٢	٣٢,١		
جامعي فما فوق	١٠٧	٣٧,٣		
المجموع	٢٨٧	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٣٧,٣%) من أفراد العينة مستوى تعليمهن جامعي فما فوق، ونسبة(٣٢ %) منهن مستوى تعليمهن دبلوم، ونسبة (١٣,٦%) منهن مستوى تعليمهن اعدادي، ونسبة (٩,٧%) منهن مستوى تعليمهن ابتدائي، ونسبة (٧,٣%) منهن مستوى تعليمهن يقرأ ويكتب.

ويتضح وجود فروق في مستوى تعليم المشتغلات في المشروعات الصغيرة، بحيث كانت قيمة (كا^{2}) المحسوبة (١٠٨,٢) ومقارنتها بالجدولية التي قيمتها (١٨,٤٧) وهي دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١%) ، مما يعني ارتفاع عدد النساء المشتغلات في المشروعات الصغيرة، ويعني ذلك أن مجتمع الدراسة الذي تمثله العينة مجتمع متعلم في مجمله، وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدامها لتكنولوجية عادية أو شبه آلية، ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى أكثر من عمال من ذوي التعليم العالي، ولكن هذه الميزة المتمثلة في وجود نسبة عالية من المتعلمين من المزايا التي تفيد التصنيع عندما تتوافق معها العوامل الأخرى، إلا أنها قد تأخذ منحى سلبيا، باعتبار أن أعلى نسبة هن الجامعيات الذين عادة لا يقبلن على انفسهن العمل العضلي، ومن ثم سيكون دورهن إشرافيا وإداريا فقط، إلا إذا زاد طموحهن وأصبحن رجال اعمال وكانت لديهن دراية بطريقة تشغيل مشاريعهن في حالة عدم توفر عمالة.

٣- الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (٣) يبين الحالة الاجتماعية لأفراد العينة قيد البحث

الحالة الاجتماعية	العدد	%	قيمة كا٢	مستوى معنوية
أعزب	١٠٢	٣٥,٦	٢٠٤,٢	٠,٠٠١
متزوج	١٥٥	٥٤		
أرمل	١٣	٤,٥		
مطلق	١٧	٥,٩		
المجموع	٢٨٧	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٤%) من أفراد العينة حالتهن الاجتماعية متزوجات، ونسبة (٣٥,٦%) منهن اعزب، ونسبة (٥,٩%) منهن مطلق، ونسبة (٤,٥%) منهن من الأرامل.

ويتضح وجود فروق بين أفراد عينة البحث المشتغلات بالمشروعات الصغيرة، بحيث كانت قيمة (كا٢) دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، مما يعني ارتفاع عدد النساء المشتغلات بالمشروعات الصغيرة المتزوجات، وهذا مما يجعل الباحث عد هذه الفئة من الفئات الطامحة التي يمكن أن تستثمرها الدولة، وتأخذ بيدها لتطوير الصناعة في البلاد، وتوفير قطاع منافس للقطاع العام، فالمتزوج لديه أسرة وقد يتعلق أحد أعضائها بالعمل الخاص على وفق تأثير البيئة على سكانها كما تطرحها لنا نظرية المكان.

٤- مقدار الدخل الشهري:

الجدول رقم(٤) مقدار الدخل الشهري للمشتغلات المشروعات الصغيرة

مقدار الدخل الشهري	العدد	%	قيمة كا ٢	مستوى المعنوية

اقل من ٥٠٠٠٠٠ الف دينار	١٠	٣,٥	١٩٨	٠,٠٠١
من ٥٠٠٠٠٠ إلى ٧٥٠٠٠٠ الف دينار	٩٨	٣٤,١		
من ٧٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ مليون دينار	٧٣	٢٥,٤		
من ١٠٠٠٠٠٠ مليون دينار فأكثر	١٠٦	٣٧		
المجموع	٢٨٧	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٣٧%) من أفراد العينة دخلهن برأس مال قدره من (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار أو أكثر، ونسبة (٢٥,٤%) منهن دخلهن من (٧٥٠٠٠٠) ألف دينار إلى (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار، ونسبة (٣٤%) منهن دخلهن من (٥٠٠٠٠٠) ألف دينار إلى (٧٥٠٠٠٠) ألف دينار، ونسبة (٣,٥%) منهن دخلهن أقل من (٥٠٠٠٠٠%) ألف دينار، وهذا يدل على تحسن دخل النساء المشتغلات بالمشروعات الصغيرة في الفترة الحالية عن السابق وهذا مؤشراً جيداً. ويتضح وجود فروق في المشتغلات بالمشروعات الصغيرة، حيث كانت قيمة (كا^2) المحسوبة اعلى من (كا^2) الجدولية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، مما يعني ارتفاع المشتغلين بالمشروعات الصغيرة ذوي الدخل من (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار فأكثر.

ثانياً: نتائج البيانات الخاصة بموضوع الدراسة :

السؤال الأول: هل تساهم المشروعات الصغيرة في العراق في خلق فرص عمل حقيقية أكثر وفرة واستمرارية للباحثين عنه؟

تُشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(٥) إلى إجابة عينة الدراسة على مساهمة المشروعات الصغيرة في العراق في خلق فرص عمل حقيقية أكثر وفرة واستمرارية للباحثين عنه إلا أن نسبة منهم (٦١,٣%) توافق على أن المشروعات الصغيرة في العراق تساهم في خلق فرص عمل حقيقية في حين لا توافق نسبة مقدارها (٣٨,٧%) على ذلك بالنظر إلى عينة الدراسة اتضح أن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على توفير فرص عمل حقيقية للمرأة، وأنها تستطيع أن تستوعب أعداداً كبيرة من الباحثات عن عمل وليس أعداداً صغيرة فقط نظراً لما تتمتع به من خصائص جعلتها تمتلك القدرة على استيعاب العمالة بشكل سريع من حيث إنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير، ولا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة بالإضافة إلى أنها متخصصة بحيث يؤدى إمعانها فى التخصص إلى انخفاض تكلفة الإنتاج فضلاً عن أن تنظيمها يتسم بالبساطة، والوضوح، وتتميز بالبعد عن الروتين والإجراءات المعقدة قدر الإمكان مع قدرتها على مواجهة التغيرات الاقتصادية السريعة، واضطرابات السوق كل هذه الأمور جعلتها تمتلك مقومات هائلة للتصدي لمشكلة البطالة من خلال قدرتها على توفير فرص عمل للنساء.

الجدول رقم(٥) وصف عينة الدراسة لمساهمة المشروعات الصغيرة في العراق في خلق فرص عمل حقيقية أكثر وفرة واستمرارية للباحثين عنه

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة حرية	درجة

نعم	١٧٦	٦١,٣	١٤,٧	٣,٨	١	%٩٥
لا	١١١	٣٨,٧				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن (كا٢)المحسوبة على من قيمة (كا٢) الجدولية فهذا يدل على وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين، فالملاحظ أن أغلب عينة الدراسة يرون أن مساهمة المشروعات الصغيرة في العراق في خلق فرص عمل حقيقية أكثر وفرة واستمرارية للباحثين عنه

السؤال الثاني: هل يمكن عَد المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة يعتمد عليها لمواجهة البطالة؟

يتضمن هذا المتغير مؤشر حالة اعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة يعتمد عليها لمواجهة البطالة ، ويتضح من الجدول(٦) في أدناه، أن نسبة أفراد العينة (٨٩,٢%)، أما غير الموافقين فلم تتجاوز نسبتهم (١٠,٨%)، وهذا يعبر عن نسبة كبيرة مرضاة لاعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة يعتمد عليها لمواجهة البطالة بين أفراد العينة. بالإشارة إلى ما سبق يتضح أن المشروعات الصغيرة للمرأة لها دور كبير فى مواجهة البطالة والحد منها، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص عمل حقيقية وسريعة للمرأة مما يؤدى إلى مواجهة البطالة والتغلب عليها، وذلك بالإضافة إلى كونها تمتلك القدرة على التطوير والتوسع واحتمالات النمو المستقبلية لتستوعب أعداداً أكبر من العمالة فى الفترات المقبلة، مما يجعل من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والنهوض بها أمراً استراتيجياً يجب أن يوضع على قائمة جهود الدولة نحو التخلص من البطالة والحد منها، وقد أشارت معظم حالات الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تمتلك مميزات تجعلها قادرة على مواجهة البطالة.

الجدول رقم(٦) يصف عينة الدراسة لاعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة يعتمد عليها لمواجهة البطالة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة الحرية	درجة الثقة
نعم	٢٥٦	٨٩,٢	١١٧,٠١	٣,٨	١	% ٩٥
لا	٣١	١٠,٨				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن قيمة (كا٢) المحسوبة أعلى من قيمة (كا٢) الجدولية عند درجة حرية (١) ودرجة ثقة (٠,٠٥) وهذا يدل على وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين؛ لذا فإن أغلبية عينة البحث راضية عن أن المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة يعتمد عليها لمواجهة البطالة .

السؤال الثالث: هل ترى أن المشروعات الصغيرة في العراق استطاعت أن تؤدي دوراً ايجابياً في تنمية الموارد البشرية عن طريق إعداد دورات تأهيل وتدريب للعمالة لديها؟

الجدول رقم (٧) يصف عينة البحث حول أن المشروعات الصغيرة في العراق استطاعت أن تلعب دوراً إيجابياً في تنمية الموارد البشرية من خلال اعداد دورات تأهيل وتدريب للعمالة لديها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة الحرية	درجة الثقة
أوافق	١٣١	٤٥,٦	٢,١٨٧	٣,٨	١	%٩٥
لا أوافق	١٥٦	٥٤,٤				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن قيمة (كا٢) المحسوبة أقل من قيمة (كا٢) الجدولية وهذا يدل على عدم وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين ، فأن المشروعات الصغيرة في العراق لم تستطيع أن تؤدي دوراً ايجابياً في تنمية الموارد البشرية .

يتضح من الجدول السابق أن(٥٤,٤%) من اجمالي العينة أكدوا على أن المشروعات الصغيرة في العراق لم تستطيع أن تؤدي دوراً ايجابياً في تنمية الموارد البشرية عن طريق اعداد دورات تأهيل وتدريب للعمالة لديها ، بينما يؤشر ما نسبته (٤٥,٦%) أن المشروعات الصغيرة في العراق استطاعت ان تلعب دوراً ايجابياً في تنمية الموارد البشرية عن طريق اعداد دورات تأهيل وتدريب للعمالة لديها.

إن الأمر يتطلب تغيير العقلية التى أعاقت الدور الخاص بمشاركة القطاع الخاص فى مجال المشروعات الصغيرة، وأن الأمر يتطلب أيضاً قدراً كبيراً من ارتفاع الوعي، وعرض برامج الإقراض الصغيرة المستمرة والناجحة، مع تطوير للمناخ التنظيمي الذي سيطلق قوى السوق اللازمة للقضاء على الهوة بين القائمين بالعمل في هذا المجال. وإنه لا تزال هناك حاجة لإجراء بحث وتحليل في المستقبل لتحديد مستوى الطلب والحاجة للتدريب والمساعدة الفنية على مستوى المشروعات الصغيرة.

السؤال الرابع: هل تعتقد أن فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة في العراق ذات طبيعة دائمة كانت ام متقلبة؟

الجدول رقم(٨) وصف عينة الدراسة بحسب فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة في العراق ذات طبيعة دائمة ام مؤقتة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة حرية	درجة ثقة
لا	١٩٨	٦٩	٤١,٥٤	٣,٨	١	%٩٥
نعم	٨٩	٣١				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن قيمة (كا٢) المحسوبة اعلى من قيمتها الجدولية فهذا يدل على وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين ولصالح الذين اجابوا بلا ، لذا فأن غالبية عينة الدراسة لا يرغبون بعمل أبنائهم بنفس مهنتهم.

يتضح من الجدول(٤) أعلاه، أن(٦٩%) من إجمالي العينة يؤكدون أن الفرص التي توفرها هذه المشروعات ذات طبيعة مؤقتة لا يمكن التعويل عليها في حل مشكلة البطالة نظراً لعدم استمرار تلك الوظائف طويلاً، بينما اكدت (٣١%) من عينة الدراسة أن مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل من المطلوب توفيره نسبياً إلا أن الزيادة في العمالة المؤقتة اكثر من الزيادة في العمالة الدائمة.

السؤال الخامس: هل يمكن اعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية؟

يدلنا الجدول رقم (٩) في ادناه إلى موقف عينة الدراسة من اعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية ، ومن الجدول نفسه يتبين أن (٧١%) من إجمالي العينة يؤكدون على أن المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً ايجابياً فيما يخص المساهمة في تنمية الموارد البشرية، بينما (٢٩%) فقط يؤكدون على أن المشروعات الصغيرة لا تساهم في تحقيق التنمية.

الجدول رقم(٩) يصف عينة الدراسة باعتبار المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة حرية	درجة ثقة
نعم	٢٠٣	٧١	٤٩,٥١	٣,٨	١	%٠٥
لا	٨٤	٢٩				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن قيمة (كا٢) المحسوبة أكبر من قيمة (كا٢) الجدولية عند درجة حرية(١) ودرجة ثقة (٠,٠٥) وهذا يدل على وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين لصالح الذين أجابوا ب(لا).

ومن هنا يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين المشروعات الصغيرة وبين عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظراً لأنها تحاول العمل على رفع المستوى الاقتصادي، والمعيشي لأفراد المجتمع، ومن ثم فهي تساهم في التنمية الاقتصادية ومن جانب آخر، فهي توفر فرص عمل كثيرة للنساء وبالتالي فهي تسهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية الهامة ومنها مشكلة البطالة بصفة خاصة.

السؤال السادس: هل ترى أن المشروعات الصغيرة قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية والعالمية؟

تشير البيانات الاحصائية في الجدول رقم (١٠) إلى أن نسبة تبلغ (٤١,١%) ترى بأن ان المشروعات الصغيرة قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية والعالمية في حين نجد أن ما نسبته(٣٤,٥ %) من المشروعات الصغيرة غير قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية والعالمية، أما النسبة المتبقية والبالغة(٢٤,٤%)، فهي تصرح بعدم علمها ما إذا كانت المشروعات الصغيرة قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية والعالمية، من خلال البيانات في الجدول السابق تبدة أن المشروعات الصغيرة بحسب أغلب المبحوثين غير قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية، ولعل ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى الصورة النمطية التي يرسمها العديد من

المبحوثين حول وضع أغلب المشروعات الصغيرة القائم على سوء التنظيم والإدارة بها، وتدني مستوى انتاجها، وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة، وقد يعزى ذلك أيضا إلى زيادة حدة المنافسة بسبب العولمة، وزيادة الإنتاج في السوق المعولمة.

الجدول رقم(١٠) يصف عينة الدراسة حسب ان المشروعات الصغيرة قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية والعالمية

المشروعات الصغيرة	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة الحرية	درجة الثقة
قادرة على الاستمرار	١١٨	٤١,١	١٢,٢٧	٣,٨	٢	%٩٥
غير قادرة على الاستمرار	٩٩	٣٤,٥				
لا أعرف	٧٠	٢٤,٤				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن (كا٢) الجدولية اعلى من كا^{٢} الجدولية (٣,٨)، فذلك يدل على وجود فوارق معنوية بين اجابات المبحوثين ولصالح الذين يرون أن المشروعات الصغيرة قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل زيادة درجة المنافسة المحلية، والعالمية تكاد أن تكون عالية بالمقارنة مع الإجابات الأخرى.

السؤال السابع: ما مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في العراق في التقليل من الاعتماد على التشغيل في أجهزة الدولة؟

وتشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم(١١) إلى أن اعلى نسبة من عينة الدراسة، وبنسبة (٣٨.٧%) يرون أن المشروعات الصغيرة تساهم مساهمة ضعيفة في التقليل من الاعتماد على أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام في التشغيل في حين أشار ما نسبته (٦١,٣%) إلى أنها تساهم مساهمة كبيرة. وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء عدم قدرة هذه المشروعات على استيعاب العاطلين عن العمل والباحثين عنه، أو ربما الفكر السائد لدى الكثير من أن العمل في أجهزة ومؤسسات الدولة أكثر ضمانا من العمل في المشروعات الصغيرة الخاصة.

الجدول رقم(١١) يصف عينة الدراسة حسب مساهمة المشروعات الصغيرة في العراق في التقليل من الاعتماد على التشغيل في أجهزة الدولة

	العدد	النسبة المئوية	كا٢ المحسوبة	كا٢ الجدولية	درجة حرية	درجة ثقة
نعم	١٧٦	٦١,٣	١٤,٧	٣,٨	١	%٩٥
لا	١١١	٣٨,٧				
المجموع	٢٨٧	١٠٠				

بما أن (كا٢)المحسوبة اعلى من قيمة (كا٢) الجدولية وهذا يدل على وجود فوارق معنوية بين إجابات المبحوثين ولصالح الذين يرون أن أغلب المشروعات الصغيرة في العراق تساهم في التقليل من الاعتماد على التشغيل في اجهزة الدولة.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات: سنتعرف على بعض النتائج التي برزت من خلال الدراسة الميدانية عن الخصائص الديموغرافية والإجتماعية، وفي ما يأتي خلاصة لبعض النتائج:

١- بينت النتائج أن الفئة الأكثر عدداً والتي تعمل بالصناعات الصغيرة والحرفية هى الفئة العمرية من ٢٥سنة إلى أقل من (٣٠) ونسبتها (٣٤ %) من أفراد العينة أصحاب الصناعات الصغيرة .

٢- توضح الدارسة أن نسبة (٣٧,٣%) من أفراد العينة أصحاب الصناعات الصغيرة مستوى تعليمهم تعليمهن جامعي فما فوق، مما يعنى ارتفاع عدد أصحاب الصناعات الصغيرة ذوي التعليم ويعني ذلك أن مجتمع الدراسة الذي تمثله العينة مجتمع متعلم في مجمله .

٣- يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٤%) من أفراد العينة اللاتي يمكن عَدهن أصحاب الصناعات الصغيرة حالتهن الاجتماعية متزوجات، ولقد بيّن المبحوثون في موضع آخر أن أغلبهن يملكون هذه المشاريع، أي مما يجعل الباحث يعد هذه الفئة من الفئات الطامحة التي يمكن أن تستثمرها الدولة.

٤- يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٣٧%) من أفراد العينة كان دخلهن من (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار فأكثر، مما يعني ارتفاع أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفية من ذوي الدخل من (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار فأكثر.

٥- أن المشروعات الصغيرة قادرة على مواجهة مشكلـــة بطالة النساء والحد منها، ولكن ينقصها السياسات الداعمة لها فضلاً عن تضافر جهود كافة أجهزة ومؤسسات الدولة لتذليل العقبات أمامها، وحـــل المشـــكلات التي تعوق نموها نظراً؛ لأنها تمتلك الخصائص التي تجعلها أكثر فاعلية في مواجهة البطالة والتغلب عليها، وعلى الدولة أن تتخذ كافة الإجراءات الحمائية للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق وتفعيل دورها.

٦- الغالبية العظمى من النساء تفضل المشروعات الصغيرة نظراً لعدم وجود فرص عمل بالقطاع الحكومي في الوقت الراهن.

٧- إن المرأة المتعلمة الطموحة وأصحاب المهارات هُنَ عادة أكثر الفئات إقبالاً على المشروعات الصغيرة.

٧- إن المشروعات الصغيرة تناسب الإمكانيات المادية المتواضعة للمرأة الراغبة فى العمل والإنتاج.

٩- إن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على استيعاب أعداد أكبر من العمالة فى حالة الاهتمام بها وتطويرها.

١٠- أهم المعوقات التي تعوق المشروعات الصغيرة في العراق في مجال التمويل هي قلة السيولة، والخوف من التعامل مع المصارف والقروض نظراً لارتفاع أسعار الفائدة، والإجراءات المصرفية المعقدة.

ب- التوصيات

١- تبني فكرة المشروعات الصغيرة، والمتوسطة والحرف اليدوية التي تُعَدُ أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للنساء.

٢- إن تضع الحكومة برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل.

٣- دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي.

٤- العمل على تفعيل دور مؤسسات الدولة فى تذليل العقبات أمام المشروعات الصغيرة.

٥- العمل على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة نظراً لما تستطيع أن توفره من فرص عمل.

٦- محاولة توفير الدعم المادى اللازم للمشروعات الصغيرة من جانب الدولة.

٧- العمل على حـــل جميع المشكلات التى يعانى منها قطاع المشروعات الصغيرة في العراق من أجل تفعيل دورها.

٨- العمل على تضافر جهود كافة أجهزة الدولة من أجل دعم المشروعات الصغيرة والنهوض بها.

٩- العمل على زيادة الوعي لدى النساء بأهمية الإقبال على المشروعات الصغيرة.

١٠- العمل على وجود نظام تعليمي منذ الصغر يحفز الأطفال للاتجاه نحو المشروعات الصغيرة في المستقبل.

تاسعاً: المراجع

١- أحمد زايد وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع(القاهرة: دار المعرفة الجامعية،١٩٩٨م).

٢- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،(بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢م).

٣- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان،١٩٨٤م).

٤- أحمد حلمي، المشروعات الصغيرة استراتيجيتها ومشاكلها والحلول المقترحة،(الإسكندرية،١٩٩٠م).

٥- أحمد حلمى عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة فى مصر، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة١٩٩٤م).

٦- أفكار محمد قنديل، تمويل المشروعات الصغيرة والدور المتوقع لمؤسسات تمويلهـــا، (كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م).

٧- أندورادجار، وبيتر سيوجويك، موسوعة النظرية الثقافية، المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩م).

٨- حمدي علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩م).

٩- جمانه طه، المرأة العربية في منظور الدين والواقع، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، م٢٠٠٤).

١٠- عادل حسن، إدارة الأفراد والعلاقات الانسانية، (الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعي، ١٩٩٨م).
١١- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة بين الشباب فى الدول العربية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٢٠٠٠م).
١٢- عبد الله فرغلي أحمد، منظومة مراكز الشباب التربوية، القاهرة: ٢٠٠٣م).
١٣- علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة(القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م).
١٤- على ليلة، الشباب فى مجتع متغير(تأملات في ظواهر الاحياء والعنف)، سلسلة علم الاجتماع المعاصر رقم(٨٤)، (القاهرة: مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٩٠).
١٥- علي ليلة، النظرية الاجتماعية " النماذج الرئيسية"، (الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٠م).
١٦- سارة صالح الخمشي،.(٢٠١٠م). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، المجلة العربية الأمنية للدراسات الامنية والتدريب، المجلد(٢٥)، العدد(٥٠)، (جامعة نايف للعلوم الامنية، ٢٠١٠).
١٧- فادية عمر الجولان، التغير الاجتماعي "مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير" ،(الدمام: دار الإصلاح، ١٩٨٤م).
١٨- فاطمة كاظم، عدلي أبو طاهون، المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ،(القاهرة: المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٣م).
١٩- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، (الأردن: عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٧م).
٢٠- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٩م).
٢١- محمد سلامة آدم، المرأة بين البيت والعمل، (القاهرة: دار المعارف،١٩٨٢م).
٢٢- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م).
٢٣- مصطفى عمر التير، نظريات التحديث والبحث عن النموذج المثالي، الوحدة، العدد (٥٧) (يونيو ١٩٨٩م).
٢٤- نبيل إبراهيم أحمد، أساسيات الممارسة في خدمة الجماعة، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق،٢٠٠٢م).
٢٥- وزارة العمل والشؤون الأجتماعية- جمهورية العراق، قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة (٢٠١٢م) ، http://www.molsa.gov.iq
٢٦- هالة رمضان، سياسات التشغيل وانعكاسها على قيم العمل دراسة حالة على نماذج من العاملين بالجهاز الحكومي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المؤتمر السنوي العاشر، المجلد الأول، القاهرة:٢٠٠٨م).
٢٧- هناء حافظ بدوي، إدارة المؤسسات الاجتماعية – أسس وعمليات، الاسكندرية: المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

28- Anderson, D. Small industry in developing countries: a discussion of issues. World Development, Vol. 10, No. 11, (1982).

29- Anderson, K. & Pomfret, R. Challenges Facing Small and Medium-Sized Enterprises in the Kyrgyz Republic, Economic Policy in Transitional Economies: Springer Netherlands, Vol. 11, No. 3, (2001).

30- Bertrand Renaud. National Urbanization Policy in Developing countries. Oxford University Press. N.Y. .(1981)

31- Charvet, Johon, Feminism. J. M. Dent and Sons, ltd. London, Melbourne and Toronto, (1982).

32- Derar Renald.Social Welfare Policy in Enycyclopedia of social work, washington N. A.S.W, vol(3).(1995).

33- Daniels L. The role of small enterprises in the household and national economy in Kenya: a significant contribution or a last resort? World Development, Vol. 27, No. 1, (1999).

34- ENCYCLOPÆDIA UNIVERSALIS , corpus 8 , Paris , France,(2002).

35- Tagoe, N., et al., Financial Challenges Facing Urban SMEs under Financial Sector Liberalization in Ghana, Journal of Small Business Management: International Council for Small Business, Vol. 43, No. 3, (2005).

36- Thomas Davidson, " Champer's twentieth century Dictionary of the English Language " , London WkR. Chambers, Limited, n.d. (1975).

37- Seymour smith, Charlotte Mac Millan, dictionary of Anthropology, Macmillan reference book, (1986).

38- Snell, R., & Lau, A. Exploring Local Competencies salient for expanding small businesses. Journal of Management Development, Vol. 13, No. 4, (1994).

39- Jane Pitcher & Imeda Wheelman, So Key Concrpt in gender studies, saga publication, London, (2004).

40- Hooi, L.W. Implementing e-HRM: The readiness of SME manufacturing company in Malaysia. Asia Pacific Business Review, Vol.12, No.4, (2006).

41- Modernization Theory, China Modernzation http://www.modernization.com.cn/theory.htm

42- oxford ,word power, oxford university press (maker) , (2006).

43- Omar, S., et al., The Background and Challenges Faced by the Small Medium Enterprises. A Human Resource Development Perspective, International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 10, (2009).

44- ILO ; Bureau for Gender Equality (Gender) , first published (2000).

45- Webster's Seventh, New Collegiate, N.Y Gremarrion Merriam Company, (1976).